



المجتمع المدني العالمي بين الفاعلية والشرعية

الدراسة انجزت ضمن تفرغ علمي ممنوح للباحث من قبل جامعة السليمانية في اقليم كردستان العراق لمدة ستة اشهر في جامعة جورج ميسون الامريكية في العام الجامعي (2011-2012).

أ.م.د. أنور محمد فرج محمود

المخلص :

يقدم البحث تعريفاً لمفهوم المجتمع المدني العالمي وطبيعة مكوناته الفرعية المتنوعة، ويقف على أهم مجالات نشاطه كفاعل جديد على صعيد العلاقات الدولية وطبيعة التأثيرات التي يمارسها على الفاعلين الآخرين وفقاً للقضايا التي يهتم بها. وفي نفس الوقت يقف على أهم إشكاليات تواجه هذا الفاعل الجديد، وهما: مشكلة شرعيته وإمكانية مساعلته.

Abstract

The most important points of this study can be summarized as follows:

1. Global civil society is a new actor in the field of international relations. Despite its diversity, plurality and ambiguity of some of its components it plays a significant role under the development the world is witnessing in the era of globalization and the growth of global values, global economy and global politics.
2. There is diversity in the identity of global civil society between the neo-liberal version which manifests through the international NGOs, and the New Left version through the social movements and the postmodern version which include organizations and movements that belong to the non-Western world and also include religious movements in Muslim societies.
3. Global civil society exercises activities at the global level through different mechanisms, notably the global networks, international conferences, social movements and international non-governmental organizations. These activities range from humanitarian to political, social, and religious activities in order to achieve the sustainable development.
4. The study has found that the problem of legitimacy associated with a group of other reasons, such as the lack of global standards for them, with the problem of representation, and the limits of the constitutional responsibility for this new global player, the meaning of the term of "civilian" and the problematic relationship between North and South, and the negative role of the governments of democracies or undemocratic states.
5. Global civil society depends on a set of arguments to prove the legitimacy of its activities: government approval, humanitarian standards, and accuracy of the information, financial and political independence, grassroots campaigns, and



finally the difference of rules of democratic legitimacy in the domestic and international systems.

6. The study has found that the problem of accountability has other dimensions, such as the shifts of the international reality in the era of globalization, the change in the international system, the difference in the nature of the mechanisms and criteria used in accountability between the state, market and civil society at both the domestic and international levels.
7. The study has discussed the possibility of converting the issue of accountability to a positive point with regard to the reality and the future of global civil society, through establishing standards and practice of democracy at the international level, to encourage public participation in decisions and policies on global issues, trying to involve all players which concerned with civil activities in the process of accountability through international transparency standards.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني العالمي

أولاً: المجتمع المدني المحلي

ثانياً: المجتمع المدني العالمي

ثالثاً: المجتمع المدني العالمي في نظريات العلاقات الدولية

المطلب الثاني: فاعلية المجتمع المدني العالمي

أولاً: آليات الفاعلية ومجالات التأثير

ثانياً: المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل مؤثر

المطلب الثالث: شرعية المجتمع المدني العالمي وإمكانية مساءلته

أولاً: شرعية المجتمع المدني العالمي

ثانياً: مساءلة المجتمع المدني العالمي

الخاتمة

قائمة المراجع



المقدمة

يتصف النظام الدولي الحديث الذي بدأ منذ معاهدة صلح وستفاليا لإحلال السلام في أوروبا، بثلاثة معالم وبنى رئيسة بنيت على مراحل، وهي: (1) البنية الأولى هي الدولة القومية بوصفها الأداة الرئيسة في العلاقات الدولية، منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا، يجري النظر إلى الحكومات الوطنية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد في عمليات صنع السياسة الدولية.

البنية الثانية هي التحالفات بين الدول القومية الكبرى. ويرتبط هذا التطور بمؤتمر فيينا في عام (1815) لإعادة التوازن إلى أوروبا، ويمكن اعتبار العديد من الترتيبات الحكومية الدولية في أيامنا كتطبيقات من هذا النوع، مثل: منظمة حلف شمال الأطلسي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا.

البنية الثالثة هي النظام الرسمي المتعدد الأطراف لمنظمة الأمم المتحدة، وقد شيد إلى حد كبير في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وتم بعد ذلك وضع الخطط لبناء مجموعة واسعة من المعايير العالمية الرسمية والمؤسسات المتخصصة لتعزيز التعاون في العديد من جوانب الاقتصاد والأمن والمجتمع.

هذه البنى الثلاث ستظل مهمة في المستقبل، ولكن من جهة أخرى تم تجاوزها في نواح رئيسة بالتغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والاجتماعية. وقد خلقت هذه التحولات مشاكل في شرعية وفعالية التعاون الدولي. هذا يعني أن النظام الدولي في حاجة إلى إصلاحات هيكلية لتمكينه من استيعاب أفضل لتحولات المجتمع الدولي. ويجب ألا يكون الهدف من هذه الإصلاحات هو وصول مجموعة جديدة من العناصر الفاعلة إلى المسرح العالمي فقط، بل لتعزيز الشرعية الدبلوماسية والشعبية للنظام الدولي.

ومن الأمور المهمة التي يجب مراعاتها هنا هو بروز فضاء جديد يختلط فيه العالمي بالمحلي، فقد أصبح البعد العالمي بارزاً وواضحاً ومؤثراً يقارب ويتجاوز أحياناً في أهميته البعد الوطني، ولم يكن هذا البعد العالمي واضحاً كما أصبح عليه الحال منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى الآن، ولم يكن له هذا القدر من التأثير الشامل في كل المجالات الحياتية بما في ذلك مجال السياسة. (2)



ومن جهة أخرى وتزامناً مع تسارع عمليات العولمة بتجلياتها المختلفة، أصبحت حدود الدولة أقل تقييداً مما كانت عليه. ويعود ذلك إلى تأثير التكنولوجيا من جهة ونتائج الاتفاقيات العالمية والثنائية في مجال التجارة من جهة أخرى. صحيح أن الحدود لم تمح نهائياً إلى الآن، وما زالت الدول القومية تحتفظ بأسباب للتحكم بتحركات الشعوب والسلع لمصلحة الأمن والسلامة العامة. ولكن فيما يتعلق بالمفاتيح الأساسية الأربعة لحياة الأعمال، وهي: الاتصالات، ورأس المال، والشركات، والمستهلكين، فإن العالم قد وصل إلى نقطة يمكن الإستمرار فيها بلا حدود.⁽³⁾ وإنطلاقاً من واقع تواصل المجتمعات فيما بينها، وتجاوزها للحدود القومية التقليدية، وضرورة الإصلاح في بنية النظام الدولي، وتنامي تأثير البعد العالمي في السياسات الداخلية، برز مصطلح "المجتمع المدني العالمي" في النصف الأخير من القرن العشرين، وأصبح يستخدم خلال العقدين السابقين بشكل واسع جداً في الدوائر الأكاديمية والسياسية للتعبير عن جزء من الاستجابة المطلوبة لتلك التحديات.

إن مشكلة الدراسة تكمن في الأسئلة التي تثار حول المجتمع المدني العالمي، على سبيل المثال: ما الذي يعنيه بالضبط. بغض النظر عن هل هو شيء جيد أو شيء سيء. هل هو مفهوم عالمي حقاً أو هو مجرد مصطلح غربي؟ وكيف يمكن أن يعمل بشكل يكون أكثر قابلية للمساءلة؟ هذه فقط بعض من الأسئلة التي يمكن أن تكون موضوعاً لحوارات ثقافية وسياسية نشيطة ومستمرة.⁽⁴⁾

وهذه الدراسة محاولة للإجابة عن بعض هذه الأسئلة من خلال فرضية رئيسة مفادها أننا نشهد، بجانب بروز العولمة الإقتصادية، تشكّل لسياسات عالمية ناشئة، وظهور لتفاعلات عابرة للحدود بين المجتمعات، هذه العمليات ترسم معالم مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، ويلعب المجتمع المدني العالمي دوراً فاعلاً في هذه المرحلة من خلال نشاطاته ولكنه يفتقر إلى معايير للشرعية وآليات للمساءلة.

انطلاقاً من ذلك يحاول هذا البحث تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد مفهوم المجتمع المدني العالمي وتمييزه عن المجتمع المدني الداخلي.
2. تحديد آليات فاعلية المجتمع المدني العالمي وتأثيره على العلاقات الدولية.
3. مناقشة مدى شرعية المجتمع المدني العالمي وإمكانية مسألته على الصعيد العالمي.



ونتناول الموضوع من خلال ثلاثة مطالب، يخصص المطلب الأول لدراسة مفهوم المجتمع المدني العالمي ويبحث المطلب الثاني في فاعليته ويفرد المطلب الثالث للتساؤل حول شرعيته وإمكانية مساءلته.

المطلب الأول

مفهوم المجتمع المدني العالمي

تاريخياً كان المجتمع المدني ما بعد القومي يؤدي دوراً في الشؤون العالمية منذ قرون، وهذا الدور قد يكون قديماً بقدر قدم الديانات السماوية. فمثلاً هناك من يقول: "إن المجتمعات الدينية هي الأقدم بين المنظمات ما بعد القومية: فالصوفيون، المرسلون الكاثوليك، والرهبان البوذيون حملوا الكلمة والممارسة عبر فصح شاسعة قبل أن تصبح هذه الأماكن أمماً أو حتى دولاً. هذه الديانات المتنقلة كانت نسخاً من المجتمع المدني".⁽⁵⁾

وفي عصرنا شهدت السنوات الأخيرة إندفاعاً واهتماماً كبيرين في أنحاء العالم كافة إزاء تشكيلة واسعة من المؤسسات التي تحتل الفضاء الإجتماعي ما بين السوق والدولة. وتعرف بأشكال مختلفة، مثل: "الاربحي Nonprofit"، "طوعي Voluntary"، "مجتمع مدني Civil Society"، "قطاع ثالث Third Sector"، "اقتصاد إجتماعي Social Economy"، "منظمة غير حكومية NGO"، أو "القطاع الخيري Charitable Sector".

وعلى الرغم من تنوعها، تشترك هذه الكيانات في ميزات مشتركة مهمة، وهي: إنها خاصة في التكوين والعمل أي إنها ليست جزءاً من الجهاز الحكومي. لكنها وخلافاً للمؤسسات الخاصة الأخرى، يُتوقع منها أن تلبي بعض أغراض المجتمع أو الجمهور، من غير أن تقوم بتوليد الأرباح لأولئك الذين يشتركون فيها.⁽⁶⁾

هذه الظاهرة الجديدة لم تتوقف عند الحدود القومية للدول، بل تجاوزتها إلى الفضاء العالمي. ويعد بروز المجتمع المدني العالمي، المتمثل في أعداد كبيرة من منظمات المجتمع المدني في مجالات كثيرة على الصعيد العالمي، الفاعل الجديد في مجال العلاقات الدولية. يصف (ليستر م. سالمون) هذا المشهد بأنه "ثورة الجمعيات العالمية". وهو يقارن أهمية هذه الثورة في نهاية القرن العشرين، بأهمية نشوء الدولة القومية في السابق.⁽⁷⁾

نحاول هنا تعريف المجتمع المدني المحلي والمجتمع المدني العالمي، مع توضيح الرؤى المختلفة لنظريات العلاقات الدولية حول المجتمع المدني العالمي.



أولاً: المجتمع المدني المحلي:

إن المجتمع الحر يتألف من ثلاث منظومات، الأولى: دولة ديمقراطية في حياتها السياسية. والثانية: اقتصاد مُبدع، مؤسس على المبادرة الفردية، والأسواق المفتوحة. والثالثة: ثقافة الإستقلال الذاتي في الجانب الأخلاقي، مؤسسة على الفضائل الإنسانية. وهذه المنظومات الثلاث ينبغي أن تعمل مستقلة ومتعاونة، تراقب كل واحدة منها الأخرى، وتتوازن بها ومعها.⁽⁸⁾

وتعرف (الموسوعة الدولية للمجتمع المدني) المجتمع المدني بأنه منطقة ارتباط ونشاط مستقلة عن المجتمع السياسي (الحكومة)، والمجتمع الاقتصادي (السوق)، ومجال الحياة الخاصة (العائلة).⁽⁹⁾

وعليه فإن المجتمع المدني حسب (مركز المجتمع المدني في كلية لندن للإقتصاد والعلوم السياسية) (LSE) هو حلبة العمل الجماعي الذي لا يتسم بالإكراه، والذي يدور حول مصالح وأهداف وقيم مشتركة ومتبادلة. وتختلف أشكالها المؤسسية وتتميز عن تلك التي تتبع الحكومة، الأسرة، والسوق.⁽¹⁰⁾

ومن جهته يحاول (دافيد براون) أن يميز بين المجتمع المدني والحكومة وقطاعات الأعمال، من ثلاثة أبعاد، فبينما تسعى الحكومة لتأمين النظام والخير العام، وتقوم قطاعات الأعمال بتأمين البضائع والخدمات، فإن المجتمع المدني يسعى إلى إعطاء قوة لقيم المواطنين وأهدافهم من خلال الجهود الطوعية. وبينما تتجه الأعمال إلى المصالح الخاصة، وتتجه الحكومات إلى المصالح العامة، فإن المجتمع المدني يركز على مصالح المجموعات، والمجموعات المحرومة، ضمن المجتمع.⁽¹¹⁾

ووفقاً لـ(ليستر سالمون) وآخرين⁽¹²⁾، هناك ثلاثة أنواع متوفرة من التعاريف للكيانات التي تشمل قطاع "المجتمع المدني"، كل نوع مرتبط مع مجموعة معينة من الشروط:

1. التعريف الإقتصادي الذي يركز على مصدر الدعم التنظيمي. فمُنظمة المجتمع المدني هي التي تستلم الجزء الأكبر من دخلها من مساهمات خاصة، وليس من صفقات السوق أو الدعم الحكومي. وللتعبير عنه يستخدم مصطلحات مثل: "قطاع طوعي أو قطاع خيري".
2. التعريف القانوني الذي يركز على المكانة القانونية. طبقاً له فإن منظمة المجتمع المدني هي التي تأخذ شكلاً قانونياً معيناً، مثل: "جمعية" أو "مؤسسة" التي تعفى من بعض أو كلّ الضرائب. وللتعبير عنه تستخدم مصطلحات مثل "الجمعية أو المنظمة المعفية من الضريبة".



3. التعريف الذي يركز على الغرض من هذه المنظمات. ووفقاً له إن منظمة المجتمع المدني هي التي تروّج للمصلحة العامة، وتشجّع بناء القدرات والمشاركة، وتستهدف مخاطبة الجذور الهيكلية للفقر والضييق. وللتعبير عنه تستخدم مصطلحات مثل: "المنظمة غير الحكومية أو الخيرية".

وبناء على ما سبق يرى الباحث بأنه يمكن تعريف المجتمع المدني باعتباره الفضاء العام الواسع الذي يقع بين مثلث (العائلة والحكومة والسوق)، ويشمل على فواعل يتمتعون بالحرية والاستقلال ويقومون بوظائف اقتصادية وتنظيمية لخدمة المصالح العامة للمجموعات الاجتماعية المختلفة وتحقيق قيم المواطنين من خلال آليات الاحتكام الى القيم الاجتماعية.

ثانياً: المجتمع المدني العالمي:

إن نقطة البداية، وفي أغلب الأحيان نقطة الخلاف، فيما يتعلق بتعريف المجتمع المدني العالمي، تبدأ من قضية هل يجب أن يعرف بشكل هيكلي أو بشكل معياري؟⁽¹³⁾ لذلك يجب توضيح هذين التعريفين:

أ. التعريف الهيكلي يعني التركيز على الفواعل والمؤسسات المكونة له، فوفقاً للتقرير الصادر عن لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي "يغطي مصطلح "المجتمع المدني العالمي" عدداً وافراً من المؤسسات والروابط الطوعية والشبكات: التجمعات النسائية، والنقابات، والغرف التجارية، والتعاونيات الزراعية أو الاسكانية، واتحادات رعاية الأحياء، والمنظمات ذات التوجه الديني وغيرها. وتوجه هذه المجموعات اهتمامات كثيرة من المجتمعات وطاقتها خارج إطار الحكومة."⁽¹⁴⁾

وبناء على دراسة (فلوريني وسيمونز)⁽¹⁵⁾ يتألف المجتمع المدني العالمي من ثلاثة أجزاء:

1. إنه يضم تلك المجموعات غير المرتبطة بالحكومات أو الهيئات الخاصة الساعية إلى الربح.
2. هذه المجموعات تكون عابرة للحدود القومية، أي أنها تتضمن صلات عبر الحدود القومية.
3. وقد تأخذ هذه المجموعات شكل منظمة دولية غير حكومية بأعضاء من دول مختلفة، مثل "منظمة الشفافية الدولية"، أو إتحاد غير رسمي عابر للحدود، مثل "الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية".



أما (ماري كالدور) فقامت بدراسة المستجدات التي ظهرت بعد عام (1989)، التي غيرت فكرة المجتمع المدني العالمي، وبناء عليها طرحت ثلاثة "تماذج معرفية Paradigms" رئيسية: (16)

1. أستخدم التعبير من قبل الحركات الإجتماعية الجديدة، وهي الحركات التي تطورت بعد عام (1968) واهتمت بالقضايا الجديدة، مثل السلام، المرأة، حقوق الإنسان، البيئة، وغيرها. وفي نهاية التسعينيات، ظهر ما يسمى بـ"الحركة المضادة للعولمة Anti-globalization Movement"، التي اهتمت بالعدالة الإجتماعية العالمية. وتسمى (كالدور) هذا الفهم بـ"نسخة النشطاء Activist Version".

2. وأستخدم من قبل المؤسسات العالمية والحكومات الغربية. وأصبح جزءاً من "جدول أعمال السياسة الجديدة New Policy Agenda". وفهم كشيء خاص بالغرب؛ وكآلية لتسهيل إصلاح السوق ومقدمة للديمقراطية البرلمانية. وتدعوها (كالدور) بـ"نسخة الليبرالية الجديدة Neoliberal Version".

3. المفهوم الثالث وفقاً لـ(كالدور) هو "نسخة ما بعد الحداثة Postmodern". ضمن هذا السياق ينتقد علماء الأنثروبولوجيا مفهوم "المجتمع" كمفهوم "مركزي أوروبي"، ويقترحون بأن المجتمعات غير الغربية لها الإمكانيات لتقدم شيئاً مشابهاً للمجتمع المدني الغربي، لكن ليس بالإستناد إلى الفلسفة الفردية. ومثلاً، في المجتمعات الإسلامية هناك المؤسسات الدينية التي يمكن أن تلعب دوراً رقابياً على الدولة.

وفي محاولة للتمييز بين مجال المجتمع المدني العالمي وغيرها من المجالات القريبة يقدم (Org Friedrichs) عند حديثه عن "مثلث الحكم العالمي" توضيحاً للعلاقة بين (المجتمع العالمي، الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية)، ويربط بينها من حيث الفاعلين المهيمنين والمبدأ المنظم لتفاعلاتها والأخلاقيات المعيارية التي تحكم سلوكياتها مع الإشارة إلى الهيكل القانوني المنظم لكل منها، كما موضح في جدول رقم (1). (17)

السياسة الدولية	الإقتصاد العالمي	المجتمع العالمي	الفاعلون المهيمنون
الدول الدستورية الليبرالية	الشركات المتعددة الجنسية	المنظمات غير الحكومية	الفاعلون المهيمنون
التوزيع السلطوي للقيم	التوزيع اللامركزي للقيم	إتحادات حرة من الأفراد	المبدأ المنظم
إدعاء التمثيل الشرعي	إدعاء الكفاءة المتفوقة	إدعاء القيم الجوهرية	الأخلاقيات المعيارية
القانون الدولي العام	قانون السوق الدولي	قانون المجتمع الدولي	الهيكل العلوي القانوني



جدول (1) يوضح مثلث الحكم: المجتمع العالمي والاقتصاد العالمي والسياسة الدولية.

ب. التعريف المعياري يركز على الاهتمام بالقيم والأهداف التي تحاول هذه الفواعل الجديدة تحقيقها فمكونات المجتمع المدني العالمي، سواء من المنظمات الدولية غير الحكومية أو الأفراد المنخرطين في أنشطة عالمية، تتفاعل مع بعضها البعض وتقوم أنشطتها الاجتماعية المشتركة عبر الحدود وخارج سيطرة الحكومات والدول بأدنى حد ممكن من العنف وأعلى درجة من احترام مبادئ المدنية.⁽¹⁸⁾

ويحدد كل من (جون بولياند وجورج توماس) مبادئ الثقافة العالمية الأساسية التي تشكل ركيزة أيديولوجية لبناء التنظيم الدولي غير الحكومي، في: الكونية، والفردية، والمرجعية الطوعية العقلانية، واستهداف الإنسان لعقلنة التقدم، والمواطنة العالمية.⁽¹⁹⁾

أما (ويندي لارنر ووليام والترز) فيركزان على الأهداف والقواسم المشتركة بين البشر، مثل العمل من أجل القيم العالمية والمصير المشترك، ويعرفان المجتمع المدني العالمي كحقل للنشاط أو الكفاح المنطلق من الإيمان بقيم عالمية وبوحدة المصير البشري على الأقل بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام والعدالة والتنمية والبيئة وحقوق الإنسان.⁽²⁰⁾

والتعريف الذي نعتمده في هذه الدراسة هو إتجاه الجمع بين الاتجاهين السابقين، ويمكن الإستناد هنا إلى تعريف مدرسة لندن للإقتصاد والعلوم السياسية الذي يحدد المجتمع المدني العالمي كـ"مجال صاعد من الأفكار، القيم، المؤسسات، المنظمات، الشبكات، والأفراد الذين يحتلون مكاناً بين حدود العائلات والدولة والسوق ويتفاعلون في ما بعد حدود المجتمعات، والحكومات، والإقتصاديات الوطنية".⁽²¹⁾

وختاماً يمكن تعريف الفاعلين في المجتمع المدني العالمي بأنهم أولئك الذين يمتد نشاطهم في الدفاع عن القيم الإنسانية على الصعيد العالمي، والتي تضم الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية والشبكات الاتصالية والهيئات الدينية بغض النظر عما إذا كانت صلاحياتها وطنية ذات امتداد عالمي أو عالمية بالأصل. وقد يظهر هذا المفهوم من واقع النشاط المدني الوطني، ثم يأخذ بالإمتداد إلى المستوى العالمي، وقد يظهر على المستوى العالمي ويأخذ عناصره البشرية من مختلف القوميات وينظم عمله عبر اتحادات عالمية ومتعددة الجنسيات أو عبر الحركات الاجتماعية.⁽²²⁾



ثالثاً: المجتمع المدني العالمي في نظريات العلاقات الدولية:

يختلف الباحثون في تناولهم لمفهوم المجتمع المدني العالمي، وفقاً لتبنيهم للنظريات المختلفة في مجال العلاقات الدولية. ويمكن تقديم نماذج معينة لتوضيح تأثير النظرية على الباحث، كآتي:

أ. النظرية الواقعية (عالم القوة): حسب الرأي التقليدي للمدرسة الواقعية، فإن الدول هي القوة الفاعلة الأساسية إن لم تكن الوحيدة في السياسة العالمية التي تمتاز بالفوضى وتعاني من معضلة الأمن، والفاعلون الآخرون، من منظمات وشركات وأفراد يقعون كلهم تحت تأثير الدول بشكل مباشر أو غير مباشر. لذلك نجد أن هناك من سيطر عليه هذه النظرية في تحليله لدور المجتمع المدني العالمي، مثل (Gideon Baker) الذي يرى أن صعود المجتمع المدني العالمي ما هو إلا استجابة للتغيرات والتحولات التي يمر بها نظام الدولة القومية وليس انهيار أو تآكل هذا النظام، وأن الدولة ستظل هي الوحدة والمستوى الأساس في تحليل تفاعلات العلاقات الدولية.⁽²³⁾

ب. النظرية الليبرالية (عالم الإعتماد المتبادل): يرى الليبراليون بأن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بل أصبح العالم مظللاً بشبكات معقدة من المنظمات العالمية التي يتخصص كل منها في خدمة أهداف بعينها من أجل التقدم البشري المتكافئ على صعيد السلم، والأمن، والاقتصاد، والرخاء، والتلاقي الثقافي، وتكامل القيم الإنسانية.⁽²⁴⁾ وإنسجاماً مع هذه النظرية نجد أن (Mary Kaldor) تتعامل مع المجتمع المدني العالمي من منظور ليبرالي أو تعددي الذي يقول بتعدد الفاعلين على الساحة العالمية وأن الدولة ليست هي الفاعل الوحيد وليست هي وحدة التحليل الأساسية بينما هناك فاعلين آخرين من غير الدول يستطيعون التأثير في تفاعلات السياسة العالمية في عصر العولمة.⁽²⁵⁾

ج. نظرية التبعية (مناهضة العولمة): يشرح اليسار الجديد بصورة عامة منطق النضال ضد العولمة باعتباره شكلاً خاصاً من النضال الطبقي ضد الرأسمالية المعولمة. وبهذا المعنى فالمجتمع المدني العالمي هو نوع من التحالف الطبقي الأممي ضد الرأسمالية الدولية في طورها الليبرالي الجديد.⁽²⁶⁾ وترى (نهاد جوهر) أن منظمات المجتمع المدني مقسمة بين دول الشمال ودول الجنوب، لذلك تبنت المدخل التنموي في دراستها للمجتمع المدني العالمي من حيث دوره وتأثيره في السياسات العالمية لدعم قضايا الجنوب.⁽²⁷⁾



المطلب الثاني

فاعلية المجتمع المدني العالمي

تاريخياً كان التفوق في ممارسة النفوذ في السياسة العالمية لصالح الدولة القومية ذات السيادة، ولكن كما يرى (ستانلي هوفمان) ظهر للوجود نوع جديد من النفوذ للمجتمع المدني العالمي. (28)

يجب عدم إهمال حقيقة إن المجتمع المدني العالمي هو في طور التكوين، وقدراته ومساهمته في حل مشاكل عالماً تبقى محدودة، وذلك بسبب إنقسام المصالح والقيم بين مكوناته المتعددة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن صلة المجتمع المدني العالمي بالمؤسسات الوطنية والدولية معقدة وصعبة. (29)

لذلك يجرى الآن نقاشان حول طبيعة وآفاق المجتمع المدني العالمي في القرن الحادي والعشرين: (30)

1. الأول حول عدم وجود إجماع واضح لطبيعة العلاقة بين المجتمع المدني العالمي وقوى الرأسمالية العالمية. فالبعض يرى أن المجتمع المدني العالمي وسيلة لمحاربة قوى الرأسمال العالمي.

2. والثاني هو حول مدى وعمق المجتمع المدني العالمي الناشئ. فهل الأفراد الذين يعيشون على طرفي العالم ويتفاعلون سياسياً بواسطة التكنولوجيا المتقدمة يمثلون حقاً مجموعة قادرة على الاستمرار بذاتها.

أما من حيث الغرض النهائي للمجتمع المدني العالمي فهناك إندفاعان متناقضان: الأول هو الإلتزام بالحرية والمبادرة الشخصية والحق في التصرف لتحسين نوعية حياتهم الخاصة، والثاني هو التأكيد على التضامن، في نطاق المسؤولية عن المجتمعات التي هم جزء منها. (31)

لذلك يرى (Baker Gideon) بوجود إتجاهين حول فاعلية المجتمع المدني العالمي، الأول يرى أنه يعيد ترتيب النظام الدولي بحيث تتراجع الدولة القومية ذات السيادة الى مرتبة أدنى، والفشل الوظيفي للدولة في حل المشاكل سيؤدي إلى وضع قيم حاكمة للنظام العالمي. والثاني يرى أن الدولة ستظل هي الفاعل الرئيس في السياسة الدولية، وصعود المجتمع المدني العالمي ما هو إلا إستجابة للتحويلات التي يمر بها نظام الدولة القومية، وما هو إلا رد فعل لعولمة قوة الدولة ومؤسساتها. (32)



أولاً: آليات الفاعلية ومجالات التأثير:

تتنوع وسائل عمل المجتمع المدني العالمي، وتشمل الأنشطة الإعلامية، والعمل على وضع المعايير والقواعد والعمل التنفيذي. وتشمل هذه الوسائل التدخلات التي تستهدف تعديل سلوك المواطنين والسلطات العامة والقطاعات الاقتصادية.⁽³³⁾

فالتعامل مع المجتمع المدني العالمي كـ"مجال مؤثر Affective Arena" له معنيان مترابطان: الأول يجسد المعنى الذي يكون فيه المجتمع المدني العالمي فضاءً للنقاش والنشاط. يناقش النشاط فيه قضايا العولمة والحكم العالمي، والهياكل التنظيمية، والإستراتيجيات المناسبة، وسياسات المقاومة والاعتراض على الجوانب السلبية. أما الثاني فهو أن المناقشات والأنشطة داخل هذا المجال لا تقتصر على التفكير والشجب، بل تعتمد أيضاً على الأنماط المؤثرة والعاطفية من التعبير. فالمرء لا يحتاج سوى النظر إلى الحملات في الآونة الأخيرة، مثل حملة "إجعل الفقر شيئاً من الماضي Make Poverty History"، ليرى كيف أن الموسيقى والسينما والشهرة بدأت تتحرك من مجرد نافذة لتغيير الملابس إلى المساهمة في الأشياء الفعلية للمجتمع المدني.⁽³⁴⁾

هناك آليات معروفة على نطاق واسع يعتمد عليها المجتمع المدني العالمي في فعالياته، من أهمها:

1. الشبكات: تعد الشبكات أحد أهم مظاهر المجتمع المدني العالمي بوصفها تضم العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية، فقد أصبحت الشبكات بمثابة كلمة السر بالنسبة للمجتمع المدني العالمي وتعمل هذه الشبكات بوصفها مقابلاً للآليات الدولية التي تنشئها المؤسسات والدول وتعمل غالباً على المستوى الأفقي.⁽³⁵⁾ وتعمل الشبكات من خلال أسلوب تبادل المعلومات أيضاً، وهو ما يطلق عليه سياسات المعلومات أو أسلوب الإحراج عن طريق كشف حقائق عن بعض الممارسات السلبية التي تتورط فيها الحكومات أو المنظمات الدولية، أو عن طريق السياسات الرمزية وذلك برسم إطار رمزي لبعض القضايا كوضع قضية بناء السدود الكبرى في إطار حقوق السكان الأصليين، أو عن طريق ممارسة الضغط على الحكومات لتبني خطاب مؤيد لبعض القضايا مثل حقوق الإنسان أو الحفاظ على البيئة ثم كشف المفارقة بين الخطاب والممارسة.⁽³⁶⁾

2. الحركات الإجتماعية العالمية: مثل المنتدى الاجتماعي العالمي، الذي تأسس عام (2001)، وهو فضاء لحوار ديمقراطي وعميق للأفكار، وصياغة المقترحات وتبادل الخبرات وتفاعل



الحركات الاجتماعية والشبكات والمنظمات غير الحكومية ومكونات أخرى للمجتمع المدني المناهضة لليبرالية الجديدة والهيمنة على العالم من قبل رأس المال وأشكال الإمبريالية. ويتميز هذا المنتدى بالتعددية والتنوع، وهو كذلك غير ديني وغير حكومي، وغير حزبي. ويعمل على تسهيل التفاعل والتشبيك غير الممرکز فيما بين الجمعيات والحركات الملتزمة، محلياً ودولياً، واتخاذ إجراءات ملموسة لبناء عالم آخر، دون الإدعاء بتجسيد هيئة تمثيلية للمجتمع المدني العالمي. فالمنتدى مكان التقاء مفتوح أولاً للتفكير المتفاعل، والحوار الديموقراطي للأفكار، وثانياً لصياغة المقترحات، والتبادل الحر للخبرات، وثالثاً لعقد الصلات من أجل النشاط المؤثر.⁽³⁷⁾

3. المؤتمرات الدولية الموازية: وتعرف بأنها تلك المؤتمرات التي تنظمها قوى المجتمع المدني العالمية أو التي تشارك فيها بشكل مستقل عن الدول وعن الكيانات الاقتصادية والتي تتناول القضايا ذاتها التي تتناولها المؤتمرات الرسمية، ولكن وفق رؤية نقدية لسياسات الدولة أو سياسات الاقتصاد العالمي وتستخدم فيها وسائل الإعلام الحديثة لنشر المعلومات والتحليلات حول القضايا المثارة وتستخدم التعبئة والإحتجاج لطرح بدائل للسياسات.⁽³⁸⁾ ومن بين المحكات الرئيسية لقياس فاعلية المؤتمرات الموازية تبيان طبيعة علاقتها بالمؤتمر الرسمي ومدى تأثيرها عليه، ويشير الكتاب السنوي حول المجتمع المدني العالمي إلى أنه في نصف الحالات، تكون العلاقة بين المؤتمر الموازي ونظيره الرسمي علاقة نقد للسياسات التي يتبناها الأخير، وفي (25%) من الحالات تكون العلاقة صراعية في حين أن (25%) من الحالات تتسم بقيام حوار بناء بين الجانبين.⁽³⁹⁾

ويمكن تناول الموضوع بالتركيز على مجالات نشاط المجتمع المدني العالمي، كالاتي:⁽⁴⁰⁾

1. المجال الإنساني: تاريخياً كان الشكل التقليدي الأول لعمل التنظيمات العالمية غير الحكومية هو الشكل الإنساني المتمثل في الإغاثة الإنسانية في النزاعات والكوارث ودعم اللاجئين، ويعتبر الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من أقدم وأكبر نماذج المنظمات الدولية غير الحكومية.

2. المجال السياسي: وهنا يمكن الإشارة الى نمطين مهمين، الأول هو الدفاع عن حقوق الإنسان، والعمل على تفعيل آليات إحترامها وحمايتها وفضح الممارسات المضادة. والنمط



الثاني هو التخفيف من الصراعات والإسهام في حل النزاعات من خلال الدبلوماسية عن طريق المواطنين.

3. المجال الاجتماعي: وتنشط فيه المئات من المنظمات ويتسم بالدفاع عن بعض الفئات المهمشة والسعي لنصرة قضاياهم، مثل الدفاع عن حقوق المرأة والطفل والمسنين ومكافحة الإدمان وغيرها.

4. مجال التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة: وهو من أنشط المجالات فعقدت شبكاتها وتنظيماتها إجتماعات مهمة بالتوازي مع المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة وأوصلت أجناداتها إلى تلك المؤتمرات.

5. المجال المهني: حيث تنتظم روابط مهنية في حقول اختصاصاتها لتطوير الإهتمام بالمهنة والقضايا المعنية، مثل جمعيات القانون الدولي أو اتحادات المحاسبين أو العمال والتجارة أو الأطباء وغيرها.

6. المجال المعرفي الثقافي: تعمل على توفير المعرفة والرؤى المستقبلية وطرح نتائج الدراسات على المجتمع الدولي وعلى صانعي السياسات.

7. المجال الحضاري والديني: وتطور كثيراً في العقدين المنصرمين ويعكس هذا المجال عشرات التنظيمات العالمية غير الحكومية التي تسعى لإقامة حوار بين الثقافات والحضارات والأديان.

مما لا يخفى على الباحثين أنه مع تلك الفعاليات المؤثرة، يبقى البعض يشكك في قدرة المجتمع المدني العالمي على التأثير في الفاعلين الآخرين والتنافس معهم على الصعيد العالمي لاسيما الدول ذات السيادة التي لا تقبل بتجاوزها من قبل الفاعلين الجدد.

فعلی سبيل المثال، يرى (فريد هاليداي) إن المنظمات غير الحكومية ليس بمقدورها أن تكون بديلاً عن الدول، كما لا يجب أن تكون كذلك، ومعظمها لا يسعى إلى الحل محل الدول، بل إلى دفعها للعمل باتجاه الأهداف التي تعمل لأجلها تلك المنظمات، سواء في مجال حقوق الانسان أو غيره. والكثير من تلك المنظمات يعتمد في جزء كبير من ميزانيته على ما تساهم به الدول نفسها. وعليه فإن هذه المنظمات، تخضع للمحضورات السياسية التي تفرضها الدول.⁽⁴¹⁾

ومن جانب آخر يحذر (هاليداي) من المبالغة في تقدير قوة المجتمع المدني العالمي المنفصلة عن الدول. ففي حين تستطيع المنظمات غير الحكومية، في بعض الأحيان، تحدي الشركات متعددة الجنسيات، فإنها لا تستطيع إلا فعل القليل لتغيير أنماط الاستثمار والتوظيف على



مستوى عالمي. وتستطيع المنظمات غير الحكومية أن تحتج ضد العنف والحرب، لكن عندما يشرع القتل في أعمالهم فإن المجتمع المدني يزاح جانباً بسهولة جداً.⁽⁴²⁾

ثانياً: المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل مؤثر:

المنظمات غير الحكومية هي منظمات تتخطى الحدود القومية في نشاطاتها وهي لا تبحث عن الربح. وتتصف نشاطاتها بسمتين رئيسيتين، هما التلقائية والاختيارية. لذا فإن أكثرية هذه المنظمات تعد غير سياسية.⁽⁴³⁾ ومع ذلك تمتلك المنظمات غير الحكومية هامشاً واسعاً من الحركة من خلال النشاطات المتعددة والمتنوعة التي تضطلع بها، وهي بسبب من هذه الخاصية تملك قدرات على التأثير في أنماط من التفاعلات الدولية من خلال الضغط على صناع القرار أو دفعهم نحو الاستجابة لأهدافها.⁽⁴⁴⁾

لذلك تعد المنظمات الدولية غير الحكومية من أهم الفاعلين المكونين للمجتمع المدني العالمي، ولها حضور مؤثر في كثير من مجالات العمل الإنساني، لذلك سوف نركز عليها كمثال على فعالية مكونات المجتمع المدني العالمي. من أجل فهم دقيق لخصائص هذه المنظمات، يجب التأكيد على ثلاث ميزات أساسية، وهي:⁽⁴⁵⁾

1. بالمقارنة مع الأحزاب السياسية، هذه المنظمات غير الحكومية لها شعبية وشرعية كبيرة، والتي تترجم إلى تمويل كبير من خلال التبرعات والعمل التطوعي الواسع الانتشار.
 2. تركز هذه المنظمات على الأمور العملية وحالات معيئة من التضامن الإنساني، مثل حماية الأطفال من المجاعة، وتحرير السجناء السياسيين، ووقف اضطهاد المرأة، ومنع تدمير الثقافات الأصلية.
 3. الوسائل الرئيسة لهذه المنظمات هي السياسة الإعلامية، وهي تقوم بتعبئة العقل العام للجماهير لتقبل ومساندة أجندتها المعلنة. وتقوم بالضغط على الحكومات التي تحتاج لأصوات الناخبين أو على الشركات التي تخاف من ردود أفعال المستهلكين.
- وتمتاز هذه المنظمات بالتنوع والتعدد في التكوين والنشاط، لذلك وضعت منظمة العفو الدولية تصنيفاً للمنظمات غير الحكومية وفقاً لإهتماماتها ومجال عملها، وقسمتها إلى خمسة أصناف، وهي:⁽⁴⁶⁾

1. "INGOs"، وهي المنظمات غير الحكومية العالمية (International NGOs).



2. "BINGOs"، وهي التي تساعد من قبل رجال الأعمال (Business Supported NGOs).
3. "RINGOs"، وهي المنظمات الدينية والمحافظة (Religious NGOs).
4. "GINGOs"، أي مسيطر عليها من قبل الحكومات (Government-Controlled NGOs).
5. "TNGOs"، وخاصة بمناطق معينة، وهي المنظمات القبلية الطابع (Tribal NGOs).
- وتماشياً مع هذا التنوع والتعدد تشير بعض الأبحاث الجديدة إلى أن المنظمات غير الحكومية الدولية تلعب أدواراً نشيطة في صياغة وتنفيذ العديد من القرارات والسياسات الدولية. فهي تساهم في تبلور أحداث دولية بالطرق الآتية:⁽⁴⁷⁾
1. إبراز مشاكل وعواقب العولمة التي قد تهمل إذا لم تقم هي بذلك.
 2. وضع قيم ومعايير جديدة لتوجيهه وتقييد الممارسات الدولية.
 3. تأسيس التحالفات العابرة للحدود الوطنية التي تدافع عن بدائل قد تهمل إذا لم تقم هي بذلك.
 4. إصلاح وتعديل المؤسسات الدولية لتستجيب للإحتياجات التي لم تلب.
 5. نشر الابتكارات الإجتماعية التي لها تطبيقات دولية.
 6. التفاوض من أجل الوصول إلى قرارات بصدد النزاعات والخلافات العابرة للحدود الوطنية.
 7. تعبئة الموارد والعمل مباشرة على إيجاد حلول للمشاكل العامة المهمة.
- بالإضافة إلى هذه النقاط يركز (أليس لاندو) على نقطة جوهرية تعتبر ذات دلالة عملية، وتتعلق بدور هذه المنظمات غير الحكومية التي تركز على تطبيق الإتفاقيات أكثر من صياغتها، لأن الحكومات، تقرر موقفها في عواصمها قبل دخول المفاوضات. وهذه المنظمات لا تتدخل، إلا قليلاً، في الصياغة. ولكن يمكنها الضغط على الحكومات للمصادقة على الاتفاقيات.⁽⁴⁸⁾
- ولكن يجب التنبيه بأن هذه المنظمات لا تتصرف بالطريقة نفسها تجاه الدول المختلفة، بل تتبع إستراتيجيات وخطوات متباينة وفقاً للظروف الواقعية والإمكانات المتاحة. وهكذا يمكن للمنظمات غير الحكومية الدولية استخدام سلطتها الأخلاقية ومعلوماتها لإقناع الحكومات والمنظمات الدولية وكذلك الرأي العام في دول عدة بالتصرف في اتجاه معين، ولكن من خلال طرق مختلفة، فمثلاً:⁽⁴⁹⁾



1. عند التعاطي مع الدول الغربية، فإنها غالباً ما تذكر تلك الحكومات بأن الديمقراطية الليبرالية، وفقاً لتحديداتها، يفترض بها أن تعني بحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون.
2. عند التعاطي مع الحكومات المنتهكة لحقوق الإنسان، فإنها تتبع استراتيجية الإحراج. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إبلاغ الحكومة المعنية بأن أعمالها ستؤدي إلى وضعها خارج الأسرة الدولية، ففي حالة جنوب أفريقيا صورت الحملة القومية ضد نظام التمييز العنصري البلاد كدولة منبوذة خارج أسرة الدول "المتمدنة".

على الرغم مما ذكر سابقاً عن دور وفاعلية هذه المنظمات غير الحكومية على صعيد العلاقات الدولية، ولكن هناك من ينتقد تلك المنظمات في نقاط مهمة وجوهرية تتعلق بطبيعة عملها ومدى إستقلالية قرارها ونشاطاتها، فمثلاً تركز (ماريتا فيشر)⁽⁵⁰⁾ على خمس نقاط أساسية للنقد يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1. المنظمات غير الحكومية ليست "مستقلة" فعلياً، بل توجهها الحكومات غالباً.
 2. تغير أداء المنظمات غير الحكومية بسبب متطلبات الأسواق المانحة ووسائل الإعلام.
 3. تتمتع المنظمات غير الحكومية الدولية ذات الأصول الغربية بنفوذ مقارنة بالمنظمات الأخرى، وهي تصدر إليها مناهج غير متوافقة مع الواقع الاجتماعي في الدول الأخرى، لا بل وتفرضها عليها.
 4. ينظر لبعض المنظمات غير الحكومية الدولية التي يوجهها فاعلون خارجيون تابعون للحكومات أو غير حكوميين على أنها تتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة.
 5. لا تخضع المنظمات غير الحكومية لأية رقابة ديمقراطية وتفتقر بذلك إلى الشرعية.
- يتضح مما سبق أن المنظمات الدولية غير الحكومية التي تريد توسيع تأثيراتها إلى ما بعد المبادرات المحليّة والوطنية تواجه مشاكل تنظيمية هامة ولا يمكن تجاوزها، بل يجب مواجهتها من خلال رؤية مستقبلية وتبني آليات عمل جديدة.
- لمعالجة ذلك، يقترح (دايفيد براون)⁽⁵¹⁾ إستراتيجيات محددة تم تبنيها وتفعيلها من قبل منظمات مؤثرة، ويمكن إختيار الملائم منها من قبل منظمات المجتمع المدني العالمي كافة في فعاليتها، وهي:
- الخيار الأول هو تأسيس منظمة غير حكومية دولية (INGO)، التي تنظم العمل عبر الحدود الوطنية للدول. منظمة الشفافية الدولية هي المثال الواضح لهذه الاستراتيجية.



الخيار الثاني لتنظيم العمل الدولي هو خلق شبكة عابرة للقوميات يشترك أعضاؤه في القيم، والمعلومات، والنقاش المشترك للتنسيق بين فعاليتها. ومثال ذلك: الشبكات العالمية العاملة في مجال البيئة.

الخيار الثالث هو خلق الإئتلافات العالمية بين الفاعلين للتنسيق في الإستراتيجيات والوسائل المشتركة للتأثير في صناع القرار المقصودين. مثل التحالف بين المنظمات غير حكومية ومدراء البنك الدولي والذي نتج عنه الإصلاح في سياسات الوصول إلى معلومات البنوك. والخيار الرابع هو الحركات الإجتماعية العابرة للقوميات، والتي تربط بين فاعلين من خلال أهداف مشتركة عابرة للبلدان المختلفة لتعبئة الأعضاء للعمل المعقد.

المطلب الثالث

شرعية المجتمع المدني العالمي وإمكانية مساواته

هناك تحديات كثيرة تواجه المجتمع المدني العالمي، أهمها تحدي التنوع والتعدد الثقافي، وتحدي الإستدامة والإستقلالية، وتحدي شراكة الجنوب للشمال، بالإضافة إلى تحديات إدارة الحكم العالمي. (52)

وذلك لأن القول أن قطاع المجتمع المدني يمثل قوة عالمية رئيسية، لا يعني بأنه لا يواجه تحديات. بل قد يعني العكس، لأنه في أغلب الأحيان، هناك تحديات هائلة مثل قضايا الرؤية الأساسية والشرعية، والإستمرارية، والتأثير، وصياغة الشراكات العملية بالقطاعات الأخرى. (53) وانطلاقاً من ضرورة تحديد أهم تلك التحديات التي تواجه المجتمع المدني العالمي، وحتمية الإستجابة لها بناء على مستجدات الواقع الدولي والتطور الحاصل في مجال المعايير والقواعد المنظمة لحقل العلاقات الدولية. ونظراً لكثرة التحديات والمواضيع التي تعتبر ذات أهمية بالنسبة للمجتمع المدني العالمي وطبيعة عمله كفاعل دولي، تقتصر هذه الدراسة على تناول مشكلتي الشرعية والمساءلة.

أولاً: شرعية المجتمع المدني العالمي

المقصود بمشكلة الشرعية هو إذا كانت الدولة كفاعل مؤثر تستند في شرعية عملها إلى معيار القبول الشعبي وتصويت الشعب في الإنتخابات العامة، ومن خلال الرجوع إلى الدستور في ممارسة السلطة، فعلا م يستند المجتمع المدني العالمي في شرعية وجوده وممارسته لفعالياته ؟



وبشكل عام، يمكن القول بأن مشكلة الشرعية تظهر في المستوى العالمي، نتيجة لأسباب، منها:

1. عدم وجود معايير عالمية مرجعية: يرتبط مدى شرعية وعدم شرعية سلوك ما بمدى مطابقته لمجموعة معينة من القواعد والمعايير. ولكن تحديد "السلوك الشرعي" ضمن سياق المجتمع الدولي صعب جداً، بسبب غياب أو قلة القواعد والمعايير، مثل دستور عالمي أو حكومة عالمية. وهنا يحتاج بعض الباحثين ويترحون قواعد القانون الدولي كميّار، ولكن المعروف أن هذه القوانين تشرع وتفرض من قبل الدول. فتبقى مشكلة غياب سلطة ذات سيادة نافذة على المستوى الدولي.⁽⁵⁴⁾
2. إشكالية التمثيل: من الصعب الجزم بمدى تمثيلية أو ديمقراطية المنظمات غير الحكومية. فإذا كانت هذه المنظمات تتحدث باسم الناس، فإن النيابة عنهم قد لا تكون ديمقراطية.⁽⁵⁵⁾ وفي غالبية الأحيان، يركز الجدل حول عدم شرعية المجتمع المدني العالمي على المزاعم بأن التحالفات تدعي أنها تمثل الفقراء والمعوّزين في العالم لا سيما في الجنوب. لكنها تتألف في الأساس من الأثرياء والمتقنين نسبياً.⁽⁵⁶⁾
3. المسؤولية الدستورية: وتعني إلى أي حد تستطيع العوامل الأخرى إخضاع التحالفات إلى العقوبات في حال فشلها في تحقيق إلتزاماتها؟ هذا سؤال صعب على المنظمات غير الحكومية العالمية لأن مهماتها غالباً ما تلزمها بخدمة جماهير متنوعة من المتبرعين، والحلفاء وكذلك الزبائن، ومن مستويات مختلفة محلية، وقومية، وعالمية. ولهذه الجماهير قدرة متفاوتة جداً على العقوبات بسبب الإخفاق في تلبية الإلتزامات.⁽⁵⁷⁾
4. الحذر من المقصود بـ"المدني": لا نستطيع القول بأن كل الأطراف "غير الدول"، مثل: المافيا، ومهربي المخدرات، والأصوليين الدينيين، والمجموعات المعادية للهجرة الذين يزعمون بأنهم جزء من المجتمع المدني المعولم، يمثلون جماعات مدنية حقيقية، فالمجرمون لا يتوانون عن اغتنام فرصة العولمة، وتقلص سيطرة الدولة على الحدود، للقيام بالأعمال الإجرامية.⁽⁵⁸⁾ فنشطاء السلام في كولومبيا يعتقدون أن بعض الشركات قامت بتأسيس مؤسسات خيرية لصرف النظر عن علاقاتها بالنشاطات العسكرية.⁽⁵⁹⁾
5. علاقات الشمال والجنوب: إن شبكات المجتمع المدني العالمي في غالبيتها العظمى هي نتاج مبادرات من الشمال، ومقرات هذه الشبكات العالمية في غالبيتها العظمى أيضاً في الشمال،



وغالبية الأعضاء ينتمون إلى الشمال أيضاً، ومصدر التمويل هو الشمال، بل إن مصدر تمويل الشبكات الإقليمية في الجنوب هو الشمال! إذن فإن أغلب من يملك التأثير هم من الشمال، وهنا فإن التوجهات الغربية هي السائدة.⁽⁶⁰⁾

6. المجتمع المدني العالمي هو مجتمع لا ديموقراطي: لأنه لم يأت بالانتخابات ولا يمكن أن تحدث على المستوى العالمي، لأنه يتطلب وجود دولة عالمية، ومثل هذه الدولة، حتى لو كانت منتخبة بطريقة ديموقراطية، ستكون ديكتاتورية. لأن المجتمع سيكون محكوماً من النصف الشمالي للكرة الأرضية.⁽⁶¹⁾ أما داخل الدول غير الديمقراطية فالسيطرة على المجتمع المدني هي بيد الدولة. فهي تقرر نوع المنظمات التي تستطيع التواجد، وتحدد القضايا المتداولة، وتتحكم في النشاطات والفعاليات والبرامج الممكنة.

وبالمقابل واستجابة لتلك الإنتقادات الموجهة إلى شرعية المجتمع المدني العالمي، يطرح مناصرو المجتمع المدني العالمي الأسس التي يستندون عليها في تبرير شرعية منظماتهم وحققهم في العمل.

والفكرة الأساسية في حججهم وردودهم تتلخص في نقطة مهمة وهي أنه مثلما انطوى تطور الدولة الحديثة على عملية تكافلية تطورت عبرها الحرب، والهيكليات الإدارية، والشرعية، كذلك فإن تطور الحاكمية الكونية، والديمقراطية يحدث الآن عبر عملية مشابهة وإن كانت هشة، تنطوي على تنامي المسؤولية الإدارية عن التمسك بالمعايير الكونية.⁽⁶²⁾

ولا يمكن قياس شرعية المجتمع المدني العالمي على شرعية الدولة وفقاً لمبادئ ومعايير أسست منذ قرون. بل يرتكز المجتمع المدني العالمي على عدة قواعد ليزعم بأن له الحق للقيام بما يفعله، أي يبحث عن مصادر أخرى لشرعية عمله، والقواعد الأكثر شيوعاً في هذا المجال، هي:

1. الموافقة الحكومية: تتمتع معظم المنظمات غير الحكومية الرسمية المحلية والدولية بموافقة حكومية ضمنية عبر الاعتراف القانوني بهذه المنظمات. ويتخطى بعض عناصر المجتمع المدني هذا القبول للسلطة الحكومية إلى حد العمل عن كثب مع الحكومات كأطراف متعاقدة.⁽⁶³⁾ وتستخدم المنظمات الدولية غير الحكومية هذه الشراكة مع الفاعلين الأقوياء، مثل: الحكومات، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة أو الشركات، للحصول على الشرعية أو "شرعنة" أعمالها.⁽⁶⁴⁾



2. الإستناد إلى المعايير الإنسانية: فتبديرات المنظمات عن نشاطاتها الدولية، متجذرة في فكرة الكرامة الإنسانية أو العدالة العالمية. وهذه منحها سلطة أخلاقية، لأنها تزعم تمثيل "المصلحة العامة" أو "الخير المشترك" بدلاً من المصالح الخاصة. فالقدرة على التحدث بأهلية باسم المقموعين، من دون أي هدف آخر إلا تعزيز حقوقهم الشرعية، هي التي تجعل منظمات حقوق الإنسان ما بعد القومية قوية للغاية، حتى عند مقارنتها مع الدول الكبرى أو الشركات الخاصة.⁽⁶⁵⁾

3. المعرفة المتفوقة والدقة في المعلومات: توظف هذه المنظمات خبرتها كشكل من أشكال الحصول على الشرعية، فعدد من هذه المنظمات عززت خبرتها في شكل المعرفة، والتوثيق، والتجربة في مجالات متخصصة، والتي يمكن أن تستخدم كمصادر من قبل الحكومات، وأجهزة الإعلام، وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.⁽⁶⁶⁾ فمثلاً إن "منظمة العفو الدولية" أمضت عدة عقود في التحقق من تقارير الانتهاكات المحددة في كل العالم، اكتسبت سمعة عالمية عن الدقة والحياد السياسي. ويتمتع مؤشر الفساد السنوي لـ "منظمة الشفافية الدولية" بنفوذ كبير لأن المعلومات التي يستند إليها لا تأتي من الحكومات.⁽⁶⁷⁾ كما ينص (ميثاق مساءلة المنظمات غير الحكومية الدولية، INGOs Accountability Charter) على الآتي: "شرعيتنا مشتقة من جودة ونوعية عملنا، واعتراف الناس ودعمهم للذين نعمل من أجلهم وأعضائنا، والمتبرعين لنا، والجمهور الأوسع، والمنظمات الحكومية وغيرها حول العالم. ونريد تأييد شرعيتنا بالاستجابة للمخاوف العامة والعلمية، ومن خلال إنجازاتنا وتطوير قابلية عملنا للمساءلة".⁽⁶⁸⁾

4. الاستقلال المالي والسياسي: تحاول هذه المنظمات أن تعزز شرعيتها باعتبارها من القوى الفاعلة في الاقتصاد المدني، فتدير أموالها بتطبيق قواعد الحوكمة المطلوبة من الشركات. وتجعل قاداتها مسؤولين أمام أعضائها، وتجعل نزاعاتها شفافة ووسائل إدارتها سلمية.⁽⁶⁹⁾ وبعض هذه المنظمات تؤكد نزاهتها بعنف، فمنظمة أطباء بلا حدود، لها أخلاق إنسانية تماماً، أما مراقبة حقوق الإنسان، التي تتحرى سجل الحكومات في حقوق الإنسان، فهي لن تستلم أي تمويل حكومي، بشكل مباشر أو غير مباشر.⁽⁷⁰⁾

5. الإعتماد على الحملات ومحاولة تمكين المهمشين: وجود قاعدة ممتدة من العضوية، يمكن أن تستعمل لإضفاء الشرعية على هذه المنظمات. فمنظمة العفو الدولية، إستعملت التعبئة العامة



عن طريق حملات كتابة الرسائل الجماعية نيابة عن سجناء الرأي، كأداة لممارسة الضغط على الحكومات. هذا بالإضافة إلى فكرة منح الشرعية عن طريق "إعطاء صوت Giving Voice" لتمكين المجموعات المهمشة، مثل الأطفال أو اللاجئين. هذه المسألة حازت على أهمية إضافية مع قيام المنظمات الدولية غير الحكومية بتوجيه نشاطاتها وارتباطاتها للتأثير في المنظمات الدولية التي تضع المعايير في هذه المجالات.⁽⁷¹⁾

6. إختلاف قواعد الشرعية الديمقراطية في النظامين الداخلي والدولي: فأهداف ومتطلبات الديمقراطية داخل الدولة محددة من خلال الدستور وهناك مرجعيات واضحة عند حدوث النزاع ولا تستطيع القوى السياسية أن تخرج على تلك القواعد. ولكن في المقابل نجد أن أنشطة المجتمع المدني العالمي طوعية وذاتية إلى حد كبير. فهي "ذاتية النشأة Self-Generating"، و"ذاتية الاكتفاء Self-Sustaining"، و"ذاتية التنظيم Self-Regulating" و"ذاتية التحديد Self-Limiting".⁽⁷²⁾

ثانياً: مساءلة المجتمع المدني العالمي

المقصود بالمساءلة هنا هو تمكين الأطراف المعنية من مساءلة المجتمع المدني العالمي، لأن هذه العملية تساهم بشكل إيجابي في ترسيخ مبادئ الشرعية من خلال: تعزيز الثقة في مؤسسات المجتمع المدني والمساهمة في تطوير أدائها وتحسين خدماتها المقدمة للمجتمع. ونشر ثقافة الشفافية والمساءلة كمكونات أساسية للحكم الرشيد. والمساهمة في بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني. وتطوير أنظمة ولوائح العمل.⁽⁷³⁾

والسؤال المطروح هنا هو هل يمكن مساءلة فاعل جديد مثل المجتمع المدني العالمي بالمفاهيم والآليات التقليدية نفسها المعتمدة في مساءلة الأجهزة الرسمية. هناك من يرى صعوبة هذا الأمر بناء على:

1. التحول في الواقع السياسي المعولم:

معظم المفاهيم المستخدمة في دراسة السياسة، مثل: الدولة، الديمقراطية، السوق، والمجتمع المدني، تم تطويرها على خلفية التصور السياسي للنظام الدولي المكون من الدول القومية ذات السيادة. ولكن هناك إقرار على نطاق واسع بأن الواقع (المعولم) المعاصر يبدو مختلفاً في أنه يتشكل بجانب الدولة من تشتت الصلاحيات والتحديات، وهذا يؤثر على فكرة سيادة الدولة. ومع هذه التطورات ظهر نمط من المفاهيم المعولمة بين علماء الاجتماع والسياسة وكذلك في النقاشات



السياسية. ظهور هذا النمط إستلزم توسيع المفاهيم التقليدية من خلال إضافة ملحق (العالمي) إلى المفاهيم القديمة، فبدأ الحديث عن: (اقتصاد عالمي، حكم عالمي، سوق عالمي، ديمقراطية عالمية وسياسة عالمية).⁽⁷⁴⁾ ومن هذا الواقع نشأ نقاش فلسفي وتجريبي بين الباحثين حول علاقة المجتمع المدني العالمي والديمقراطية، مستنداً على فهم الديمقراطية في النظرية والممارسة. فدعاة المجتمع المدني العالمي ونقاده يهتمون بتبني الأشكال الديمقراطية للتنمية السياسية في عالم معولم. ولكن منظري المجتمع المدني العالمي بشكل خاص يزعمون بأن الأشكال القديمة للديمقراطية التي تستند على الأمة والدولة القومية ناقصة، والمطلوب هو إيجاد نسخة جديدة، تستند على المجتمع المدني العالمي، وتتلائم مع عصر العولمة.⁽⁷⁵⁾

2. الإختلاف في الآليات المتبعة في المساءلة:

يقوم (روبيرت جودن) بالتفريق بين مساءلة الفواعل المختلفة وفقاً لأنظمة خاصة بكل فاعل، فبشكل عام يمكن رؤية أن كلاً من (الدولة، والسوق والقطاعات اللاربحية الطوعية) تتسم بوجود "أنظمة Regime" متميزة للمساءلة. ويركز كل "نظام" على مواضيع مختلفة من المساءلة، مثل (الإجراءات، والنتائج، والقيم) وعلى آليات مختلفة من المساءلة، مثل (الهرمية، المنافسة، والشبكات التعاونية).⁽⁷⁶⁾ والمقصود أن تتم مساءلة أجهزة الدولة على الإجراءات وفقاً للآليات الهرمية، وتتم مساءلة السوق على النتائج وفقاً لآلية المنافسة، وأخيراً يمكن مساءلة المنظمات الطوعية على موضوع القيم والنوايا بالاعتماد على آلية الشبكات التعاونية.

ولكن العامل الذي يساهم في تفاقم هذه المشكلة هو أن موقف المنظمات غير الحكومية الدولية من الدولة والتعامل معها ليست واحدة، بل تصل في بعض الأحيان إلى التناقض، وذلك حسب طبيعة الدور الذي تلعبه هذه المنظمات. فبعضها يختار العمل مع الدول والبعض الآخر يحاول أن ينشئ سياسات مستقلة عن الدول أو بديلة عنها. فالمنظمات غير الحكومية، في أغلب الأحيان، تلعب نوعين مختلفين من الأدوار، بين المجموعات التي تلعب دور الضغط والمجموعات التي تقوم ببناء الشبكات. فتحاول مجموعات الضغط أن تستغل كل الفرص للإشتراك مع الدول، وتدفع بشدة نحو توسيع هذه العلاقات. ولكن على النقيض من ذلك، تركز مجموعات بناء الشبكات على بناء الإرتباطات مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، وتتبنى وجهة النظر التي تعتبر هذه المنظمات كمجسد لنوع بديل من السياسة العالمية غير المستندة إلى الدول.⁽⁷⁷⁾



3. صعوبة تحديد الجهة التي تقوم بالمساءلة:

إن المحاسبة أمر ضروري لكل المؤسسات، وإذا كانت الحكومة مسؤولة أمام الشعب، والقطاع الخاص مسؤولاً أمام حملة الأسهم، فإن التساؤل هو أمام من يسأل المجتمع المدني العالمي؟ هل أمام أعضاء الشبكات فقط أم أمام الرأي العام العالمي؟ وما آليات محاسبة المجتمع المدني العالمي؟⁽⁷⁸⁾ ويؤكد (ميثاق مساءلة المنظمات غير الحكومية الدولية) على الإلتزام المشترك لأعضائها والسعي إلى تحديد وتعريف المبادئ المشتركة والسياسات والممارسات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتشجيع التواصل مع الجهات المعنية.⁽⁷⁹⁾

4. التعامل مع فكرة المساءلة كعلاقة:

يرى (دايفيد براون) بأن التعامل مع "المساءلة كعلاقة" مناسب لمساءلة المجتمع المدني العالمي، ومفاد ذلك أن أي فاعل، سواء كان فرداً أو منظمة، يعد مسؤولاً عندما يعترف بأنه قطع وعداً على نفسه بأداء عمل معين، ويقبل بالمسؤولية الأخلاقية والقانونية لبذل الجهد لإنجاز ذلك الوعد.⁽⁸⁰⁾ ويرى (براون) بأن هذه الفكرة مهمة، ليست فقط أخلاقياً ونظرياً، بل كحقيقة عملية من أجل إيجاد علاقة ما، ومهمة أيضاً لفرض الإتفاقية. إن فرض الإلتزامات على الآخرين يخلق "الوكلاء Agents" الذين سيتحملون حصصاً في التنفيذ. بالطبع، جوانب أخرى من العلاقة، مثل إختلاف القوة أو درجات الثقة، يؤثران على المدى الذي يمكن الأطراف على أن يحمل بعضهم البعض المسؤولية.⁽⁸¹⁾ ولكن فيما يتعلق بمفهوم العلاقة تكمن المشكلة في أن "المواطنين العالميين" لا يملكون قوة فعلية للمساءلة الديمقراطية حيث أن المجتمع المدني العالمي ليس مسؤولاً أمام أي جهة مدنية أخرى، وهذا يرجع إلى إنه من الصعب على المجتمع المدني أن يؤسس آلية جديدة للمساءلة لأن معظم هذه المنظمات غير حكومية وتعمل خارج الهياكل السياسية الرسمية، وبالتالي لا يمكن إخضاع هذه المنظمات للمساءلة.⁽⁸²⁾

5. العولمة أدت إلى تعقيد عملية المساءلة:

في الحقيقة أن التطورات العديدة السابقة تثير أسئلة بشأن مفاهيم الديمقراطية وممارستها، فالحكم في الوقت الراهن يشمل ما هو أكثر من الدولة، ويشمل المجتمع ما هو أكثر من الأمة، وتشمل المواطنة ما هو أكثر من الحقوق والواجبات القومية. وكذلك فإن قضايا الديمقراطية والتشاور والنقاش العلني والتمثيل والشفافية والمحاسبة لا تعالج المعالجة الواجبة فيما يخص



المؤسسات والمجتمعات الإقليمية وحدها.⁽⁸³⁾ وعليه هناك من يرى بأن التغييرات في نمط القوة في ظروف العولمة، خلق مستويات من عدم القابلية للمساءلة وقلة سيطرة المواطن على السياسات، فمثلاً يرى (ديفيد هيلد David Held)، الذي يدعو إلى الديمقراطية العالمية، بأن هذه التحولات في القوة فتحت فجوات بين الحقيقة الواقعة ونموذجنا المثالي عن السلطة المسؤولة الديمقراطية في مجتمع ليبرالي حديث. ويشير (إيان كلارك Ian Clark) إلى قضيتين متعلقين بهذا الأمر، وهما: السؤال عن الفاعلين الذين يجب أن يمارسوا القوة في المستوى الدولي، والسؤال عن القواعد التي يجب أن توجه عملهم.⁽⁸⁴⁾ ومع التطورات العالمية تبقى مشكلة إمكانية المساءلة بل وتتعد أكثر لأن خلق المعايير والقواعد لا يستطيع أن يواكب التطور السريع في الأحداث والتشابك المعقد في المصالح الاقتصادية بين القوى المختلفة التي لا ترغب في إستحداث تلك المعايير التي تعرقل من حركتها وتمنعها من تحقيق مصالحها والتي تراعي بالضرورة مصالح الآخرين، والتي لا تلتزم بالمقاييس التي تحافظ على الحياة الإنسانية والتنمية المستدامة والحق في بيئة نظيفة وغيرها.

6. المجتمع المدني العالمي وترسيخ الديمقراطية والمساءلة:

على الرغم من ذلك هناك من يرى بأن منظمات المجتمع المدني العالمي وسعت من مجال الممارسة الديمقراطية، وخلقت الجمعيات المدنية العابرة للحدود قنوات إضافية للمشاركة الشعبية وأنماطاً إضافية من التشاور الشعبي، ومنابر إضافية للنقاش الشعبي، ومواقع جديدة للتمثيل الشعبي بجوار المجالس المنتخبة والمجالس التشريعية، وضغوطاً شعبية جديدة من أجل وجود حكم منفتح ومسؤول. وكانت تلك المستحدثات على قدر من الأهمية في جعلها المواطنين على اتصال أوثق بالهيئات التنظيمية الإقليمية.⁽⁸⁵⁾

يرى (دايفيد براون) إن تزايد الأهمية وتعاضم التأثير الذي نالته المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) عرضها إلى المزيد من التدقيق وشدة مطالب المساءلة. فيدعو العديد من أصحاب المصالح المختلفة هذه المنظمات لتكون شفافة في أنشطتها، فمثلاً، يطلب "المتبرعون Donors" من (INGOs) أن تكون مسؤولة عن النزاهة، والكفاءة، وتأثير البرامج التي يتم تمويلها. ويضغط "المستفيدون Beneficiaries" على (INGOs) أن ترقى إلى مستوى خطابها حول تعزيز التنمية محلياً بدلاً من فرض أولوياتها الخاصة. ويتوقع "الموظفون العاملون Staffs" من (INGOs) أن تلتزم بالغايات العليا التي جذبتهم إلى الإلتزام بمشروعات هذه المنظمات.



ويتوقع "الشركاء Partners" الذين جندتهم (INGOs) في جهودهم لنيل أهدافهم الوطنية والدولية (مثل المنظمات غير الحكومية الأخرى، والمنظمات المجتمعية، والأجهزة الحكومية، والشركات) من (INGOs) أن تلتزم بالوعود التي قطعتها على نفسها في صياغة شراكاتها. وحتى أولئك الذين يتم استهدافهم "targets" من قبل (INGOs) لتقديم الخدمات المختلفة يطلبون منهم نوعاً من المساءلة؛ فيريدون معرفة من هي الجهة التي تكون هذه (INGOs) مسؤولة أمامها، ولمن تتحدث هذه (INGOs)، ليتمكنوا من قياس قوة وشرعية الإدعاءات التي تدعيها هذه المنظمات أمام تلك الجهات.⁽⁸⁶⁾

وختاماً تجب الإشارة إلى أن (منظمة المساءلة الإنسانية) التي تأسست عام 2003 ومقرها جنيف، أشارت في تقريرها الذي حمل عنوان (المساءلة الإنسانية، 2008) إلى أن معظم المنظمات التي شملها مشروع المساءلة الإنسانية قد تحسن أدائها وطريقة تنفيذ برامجها، إذ يقتضي المشروع بأن تسمح المنظمات الإنسانية ذات العلاقة بتدقيق حساباتها وتلبية معايير المساءلة، وأن يتحول مبدأ عمل هذه المنظمات من السعي إلى إمتلاك الموارد، وفرض المساعدة على الناس، إلى مبدأ خدمتهم ودعمهم وفق إحتياجاتهم.



الخاتمة

- إستجابة لمشكلة الدراسة والأهداف المرجوة منها، وانطلاقاً من الفرضية الأساسية للدراسة، يمكن تلخيص أهم الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، وهي كالاتي:
1. يعد المجتمع المدني العالمي فاعلاً جديداً في مجال العلاقات الدولية، فعلى الرغم من تنوعه وتعددته وغموض بعض عناصره، لكنه يؤدي دوراً ملموساً في ظل التطورات التي شهدتها الواقع الدولي في عصر العولمة وتنامي القيم العالمية والاقتصاد العالمي والسياسة العالمية.
 2. ينطلق المجتمع المدني العالمي من الواقع المحلي للدول، لكنه يمارس نشاطاته من خلال مجموعة من الفواعل والمنظمات التي تتفاعل على المستوى العالمي وتمارس نشاطاتها خارج حدود الدولة.
 3. تختلف الهوية الفكرية والانتماء الفكري لمنظمات المجتمع المدني العالمي، وتتوزع بين نسخة الليبرالية الجديدة من خلال المنظمات الدولية غير الحكومية، ونسخة اليسار الجديد من خلال الحركات الاجتماعية والمنتديات الاجتماعية العالمية، ونسخة ما بعد الحداثة التي تشمل المنظمات والحركات التي تنتمي إلى العالم غير الغربي وتشمل أيضاً الحركات الدينية في المجتمعات الإسلامية وغيرها.
 4. المجتمع المدني العالمي هو مجال صاعد يجمع بين حيوية وفاعلية هذه المنظمات والحركات من جانب والمحتوى المعياري والقيمي والفكري لهذه المنظمات، أي الجمع بين الفاعل النشط وأهدافه القيمية.
 5. يختلف الباحثون في تحديد موقفهم من المجتمع المدني العالمي إنطلاقاً من إنتمائهم إلى نظريات العلاقات الدولية مثل الواقعية والليبرالية والتبعية، ويؤثر ذلك في نظرتهم للمجتمع المدني العالمي.
 6. فاعلية المجتمع المدني العالمي تمثل إحدى إشكاليات الدراسة وينقسم الباحثون في موقفهم من هذه الفاعلية وعلاقتها بالدولة، فمنهم من يرى بأن الدولة ستظل الفاعل الرئيس وتحاول أن تحتوي الفواعل التابعة للمجتمع المدني العالمي، ومنهم من يرى في ظهور هذا الفاعل الجديد نهاية لعصر سيطرة الدولة ذات السيادة على حقل العلاقات الدولية وبداية لتشكل سياسات عالمية لا تركز على الدولة القومية بل تبحث عن التعدد والتنوع في المرجعيات والنشاطات.



7. يمارس المجتمع المدني العالمي فاعليته على المستوى العالمي من خلال آليات متنوعة، من أبرزها الشبكات العالمية، والمؤتمرات الدولية الموازية، والحركات الاجتماعية والمنتديات الاجتماعية العالمية، والمنظمات الدولية غير الحكومية. وتشمل هذه الفاعلية المجالات الإنسانية والسياسية والاجتماعية والمهنية والدينية والحضارية كافة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والسلم العالمي.
8. تعد المنظمات الدولية غير الحكومية أحد الفواعل الأساسيين المكونين للمجتمع المدني العالمي وتتميز بالفاعلية والحركية والتواجد المؤثر على المستوى العالمي وتتخذ أشكالاً متنوعة وفقاً لإهتماماتها المهنية، وتلعب أدواراً مختلفة وتتبع إستراتيجيات متباينة في عملها في المناطق المختلفة من العالم.
9. تعد مسألة شرعية المجتمع المدني العالمي من المشاكل الأساسية للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن مشكلة الشرعية ترتبط بمجموعة من الأسباب الأخرى، مثل عدم وجود معايير عالمية موحدة بشأنها، مع وجود إشكالية التمثيل، وحدود المسؤولية الدستورية لهذا الفاعل الجديد، والحذر من مدلول مصطلح "المدني" بالأساس، وإشكالية عدم التكافؤ في العلاقة بين الشمال والجنوب، بالإضافة إلى الدور السلبي للحكومات المنتفذة سواء في الدول الديمقراطية أو غير الديمقراطية.
10. يعتمد المجتمع المدني العالمي في إثبات شرعية فعالياته بالمقابل على مجموعة من الحجج، منها الرجوع إلى الموافقة الحكومية داخل الدولة، والإستناد إلى المعايير الإنسانية والمصلحة العامة، وامتلاكه المعرفة المتفوقة والدقة في المعلومات الميدانية، واستقلاله المالي والسياسي في العمل، واعتماده على الدعم والحملات الشعبية وتمثيله للفئات المهمشة، وأخيراً إختلاف طبيعة قواعد الشرعية الديمقراطية في النظامين الداخلي والدولي.
11. تحتل إمكانية مساعلة المجتمع المدني العالمي موقعاً مهماً في إثبات فرضية الدراسة وتأييد مدى شرعية هذا الفاعل أو عكسه، وتوصلت الدراسة إلى أن مشكلة المساعلة إشكالية حقيقية ولها أبعاد أخرى فهي عملية صعبة بسبب التحولات في الواقع الدولي الناشئ في عصر العولمة والتغيير الحاصل في المعايير التقليدية للنظام الدولي للدول ومحاولة استبدالها بقيم ومعايير أخرى أكثر ملائمة للواقع المعولم الجديد، فضلاً عن الإختلاف في طبيعة الآليات والمعايير المستخدمة في المساعلة بين كل من الدولة والسوق والمجتمع المدني على



الصعيدين الداخلي والدولي، والإختلاف في تحديد من هو المسؤول في الأساس للقيام بمسألة المجتمع المدني العالمي.

12. بحثت الدراسة في الحلول المقترحة للتعامل مع مشكلة المساءلة، ومن أهمها الفكرة التي تتعامل مع المساءلة كعلاقة، وضرورة تحديد الإلتزامات وآليات التنفيذ وتحديد حصة كل فاعل أو وكيل من هذا التنفيذ، وهذه من الآليات المهمة على المستويين الأخلاقي والقانوني.

13. ناقشت الدراسة إمكانية تحويل قضية المساءلة إلى قضية إيجابية فيما يتعلق بواقع ومستقبل المجتمع المدني العالمي، ودور هذا الأخير في ترسيخ معايير الديمقراطية وممارستها على المستوى الدولي، وتشجيع المشاركة الشعبية في السياسات والقرارات المتعلقة بالقضايا العالمية من خلال التشبيك والضغط على الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية، ومحاولة إشراك كافة الأطراف المعنية بالنشاطات والفعاليات المدنية والإنسانية في عملية المساءلة من المتبرعين والمتطوعين والجهات الشريكة في التنفيذ والفئات المستهدفة من هذه الفعاليات من خلال معايير الشفافية الدولية. وقد أثبتت التقارير الدولية الصادرة نجاعة هذه السياسات في دعم المنظمات وتشجيعها لتبني آليات المساءلة وأصبح هناك ميثاق دولي بين هذه المنظمات وترتيب للمنظمات الأكثر شفافية وإنضمام منظمات أخرى لهذا الميثاق وتلك المعايير.



قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. أليس لاندو، السياسة الدولية: النظرية والتطبيق، ترجمة: د. قاسم المقداد، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2008.
2. أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2002.
3. آن فلوريني (إعداد)، القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية، ترجمة: تانيا بشارة، بيروت، دار الساقى، 2005.
4. جوزيف ناي، جون دوهايو (محرران)، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة/ محمد شريف الطرح، الرياض، مكتبة العبيكان، 2002.
5. حسن محمد سلامة، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر مع إشارة إلى الجمعيات الأهلية، الإسكندرية، المكتبة المصرية، 2006.
6. ستيفن ديفيس، المجتمع المدني والاقتصاد المدني: العقد التالي لحوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 2004.
7. غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2004.
8. فريد هاليداي، الكونية الجزرية لا العولمة المترددة، ترجمة: خالد الحروب، بيروت، دار الساقى، 2002.
9. كارلوس. س. ميلاني، المنظمات غير الحكومية في مفهوم الحكم العالمي، في: د. نبيل عبدالفتاح وآخرون، المنظمات الأهلية العربية والمحكومية: قضايا وإشكالات وحالات، القاهرة، مركز الأهرام، 2004.
10. كينيثي أوهمي، الاقتصاد العالمي: المرحلة التالية، تحديات وفرص في عالم بلا حدود، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006.
11. لجنة "إدارة شؤون المجتمع العالمي" (تقرير)، جيران في عالم واحد، ترجمة: مجموعة من المترجمين، الكويت، سلسلة عالم المعرفة رقم (201)، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أيلول / 1995.
12. مارتن غريفيتش وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (الإمارات، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2008).
13. ماريتا فيشر، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات، ترجمة: يوسف حجازي (برلين، مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات، 2006).
14. ماري كالدور، الحروب الجديدة والحروب القديمة: تنظيم العنف في حقبة الكونية، ترجمة: حسني زينة، بيروت، سلسلة دراسات عراقية، 2009.
15. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، جامعة بغداد، 1989.



ب. الدوريات والإنترنت:

1. إسلام شوقي السيد، تقرير حول المجتمع المدني العالمي، على موقع المركز الديمقراطي العربي، الأربعاء، 2010/1/13
www.democraticac.com/index.php
2. سانام ناراجي وجودي البشر، المجتمع المدني، بحث مأخوذ من الانترنت على الرابط:
http://www.international-alert.org/pdfs/TK_Civil%20Society_Arabic.pdf
3. ستانلي هوفمان، الحكم العالمي: ما بعد اليوتوبيا، ترجمة وإعداد، أحمد فاروق، مجلة "قراءات إستراتيجية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، السنة الثامنة، العدد/11، نوفمبر / 2003.
4. سلمى العيسى، تعزيز المساءلة لدى مؤسسات المجتمع المدني، على الرابط:
http://foundationforfuture.org/files/Salma-CSOs_Accountability.pdf
5. ماري كالدور، فكرة المجتمع المدني العالمي، ترجمة: خزامي عقاب عبيد، موقع معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بتاريخ 2007/11/4:
<http://www.alhadhariya.net/dataarch/dr-igtemaai/index28.htm>
6. ما هو المنتدى الاجتماعي العالمي؟ على موقع المنتدى الاجتماعي العالمي 2011، على الرابط:
<http://fsm2011.org/ar/fsm-2011>
7. مايكل نوفاك، المجتمع المدني العالمي والأخلاق، مجلة التسامح، تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عمان، العدد/ 8، خريف/ 2004.
8. المنتدى الاقتصادي العالمي (تقرير)، مسؤولية الجميع: تعزيز التعاون الدولي في عالم أكثر ترابطاً،
https://members.weforum.org/pdf/.../Executive-Summary_Arabic.pdf
9. محمد السيد سعيد، المجتمع المدني العالمي: الصعود والتحديات، موقع إسلام أون لاين، في 2004/4/1،
<http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/94434-2004-04-01%2010-40-12.html>
10. محمد سيف حيدر، ما يعد به المجتمع المدني العالمي، على موقع مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، بتاريخ 2011/12/28، على الرابط:
<http://www.shebacss.com/ar/contents.php?cat=89>
11. محمد وقيع الله، مداخل دراسة العلاقات السياسية الدولية، مجلة "إسلامية المعرفة"، فصلية يصدرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي"، السنة الرابعة، ع/ 14، خريف 1998.
12. ميثاق مساءلة المنظمات غير الحكومية الدولية، على موقع:
www.ingoaccountabilitycharter.org



ثانياً: باللغة الإنجليزية

A. Books:

1. Elisabeth Jay Friedman, Kathryn Hochstetler, Ann Marie Clark, Sovereignty, Democracy, and Global Civil Society, New York, State University of New York, 2005.
2. Gordon Laxer and Sandra Halperin, Global Civil Society and Its Limits, New York, Palgrave Macmillan, 2003.
3. Helmut K. Anheier, Stefan Toepler, Regina List (Eds), International Encyclopedia of Civil Society, New York, Springer Science & Business Media, 2010.
4. Leni Wild, Strengthening Global Civil Society, Published by the Institute for Public Policy Research, London, April, 2006.
5. Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski, and Regina List, Global Civil Society: An Overview, USA, Baltimore, The Johns Hopkins University, 2003.
6. Markus Lederer and Philipp S. Müller (Editors), Criticizing Global Governance, New York, Palgrave Macmillan, 2005.
7. Paul F. Diehl (Editor), The Politics of Global Governance: International Organizations in an Interdependent World, 2nd Edition, London, Lynne Rienner Publishers Inc, 2001.
8. Wendy Larner and William Walters (Editors), Global Governmentality: Governing international spaces, London & New York, Routledge, 2004.

B. Articles & Internet:

1. David Brown, Mark H. Moore, Accountability, Strategy, and International Non-Governmental Organizations, The Hauser Center for Nonprofit Organizations and The Kennedy School of Government Harvard University, Working Paper No. 7, April 2001.
2. David Brown, Sanjeev Khagram, Mark H. Moore & Peter Frumkin, Globalization, NGOs and Multi-Sectoral Relations, The Hauser Center for



- Nonprofit Organizations and The Kennedy School of Government Harvard University, Working Paper No. 1, July 2000.
3. Helmut Anheier, Mary Kaldor and M. Glasius (Edetors), Global Civil Society 2001. {<http://www.lse.ac.uk/Depts/global/Yearbook>; accessed April 25, 2004}.
 4. James Brassett and William Smith, Deliberation and global civil society: agency, arena, affect, Review of International Studies, British International Studies Association, No.2, Vol. 36, April, 2010.
 5. John Keane, Global Civil Society, in: Global Civil Society Yearbook, 2001, available at: {<http://www.lpe.uk/Depts/global/Yearbook/default.htm>}.
 6. Lester M. Salamon, The Rise of Nonprofit Sector, Foreign Affairs, Vol. 73, No. 4, 1994.
 7. Manuel Castells, Global Governance and Global Politics, Political Science & Politics, published by the American Political Science Association (APSA), January 2005, PS Online, www.apsanet.org.
 8. Mariya Y. Omelicheva, Global Civil Society and Democratization of World Politics: A Bona Fide Relationship or Illusory Liaison? International Studies Review, Volume 11, Issue 1, March, 2009.
 9. Mary Kaldor, The Idea of Global Civil Society, International Affairs, Vol. 79, Issue. 3, 2003.
 10. Robert E. Goodin, Democratic Accountability: The Third Sector and All, The Hauser Center for Nonprofit Organizations and The Kennedy School of Government Harvard University, Working Paper No. 19, June 2003.
 11. Vivien Collingwood, Non-governmental Organizations: power and legitimacy in international society, Review of International Studies, British International Studies Association, No. 32, (2006).



الهوامش

1. المنتدى الاقتصادي العالمي (تقرير)، مسؤولية الجميع: تعزيز التعاون الدولي في عالم أكثر ترابطاً، https://members.weforum.org/pdf/.../Executive-Summary_Arabic.pdf
2. د. حسن محمد سلامة، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر مع إشارة إلى الجمعيات الأهلية، الإسكندرية، المكتبة المصرية، 2006، ص 166.
3. كينيثي أوهمي، الاقتصاد العالمي: المرحلة التالية، تحديات وفرص في عالم بلا حدود، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006، ص 42-43.
4. Leni Wild, Strengthening Global Civil Society, Published by the Institute for Public Policy Research, London, April, 2006, P. 5.
5. آن فلوريني وبين جاي سيمونز، ما الذي يحتاج إليه العالم الآن؟ في: آن فلوريني (إعداد)، القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية ترجمة: تانيا بشارة، بيروت، دار الساقى، 2005، ص 25.
6. Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski, and Regina List, Global Civil Society: An Overview, USA, Baltimore, The Johns Hopkins University, 2003, P. 1.
7. Lester M. Salamon, The Rise of Nonprofit Sector, Foreign Affairs, Vol. 73, No. 4, July/August, 1994, P. 109.
8. مايكل نوفاك، المجتمع المدني العالمي والأخلاق، مجلة التسامح، تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عمان، العدد/ 8، خريف/ 2004، ص 13.
9. Helmut K. Anheier, Stefan Toepler, Regina List (Eds), International Encyclopedia of Civil Society, New York, Springer Science & Business Media, 2010, P. 186.
10. سانام ناراجي وجودي البشرى، المجتمع المدني، بحث متاح على صفحة الألكترونية على الرابط: http://www.international-alert.org/pdfs/TK_Civil%20Society_Arabic.pdf
11. L. David Brown, Sanjeev Khagram, Mark H. Moore & Peter Frumkin, Globalization, NGOs and Multi-Sectoral Relations, The Hauser Center for Nonprofit Organizations and The Kennedy School of Government Harvard University, Working Paper No. 1, July 2000, P. 8.
12. Lester M. Salamon, S W. Sokolowski, and Regina List, Global Civil Society, Op. Cit., P. 6-7.



13. Leni Wild, Strengthening Global Civil Society, Op. Cit., P. 5.
14. لجنة "إدارة شؤون المجتمع العالمي" (تقرير)، حيران في عالم واحد، ترجمة: مجموعة من المترجمين، الكويت، سلسلة عالم المعرفة رقم (201)، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أيلول / 1995، ص 53.
15. آن فلوريني وبين جاي سيمونز، ما الذي يحتاج إليه العالم الآن؟، مرجع سابق، ص 26.
16. Mary Kaldor, The Idea of Global Civil Society, International Affairs, Vol. 79, Issue. 3, 2003, P. 588-590.
17. örg Friedrichs, Global Governance as the Hegemonic Project of Transatlantic Civil Society, in Markus Lederer and Philipp S. Müller (Editors), Criticizing Global Governance, New York, Palgrave Macmillan, 2005, P. 57.
- John Keane, Global Civil Society, in: Global Civil Society Yearbook, 2001, available at
18. {<http://www.lpe.uk/Depts/global/Yearbook/default.htm>}.
19. John Boliand George, M. Thomas, INGOs and the Organization of World Culture, in Paul F. Diehl (Editor), The Politics of Global Governance: International Organizations in an Interdependent World, Second Edition, London, Lynne Pienger Publishers Inc, 2001, P.78.
20. Wendy Larner and William Walters (Editors), Global Governmentality: Governing international spaces, London & New York, Routledge, 2004, P. 53.
- Helmut Anheier, Mary Kaldor and M. Glasius (Edetors), Global Civil Society 2001.
21. {<http://www.lse.ac.uk/Depts/global/Yearbook>; accessed April 25, 2004}.
22. Wendy Larner and William Walters (Editors), Global Governmentality, Op. Cit., P. 54.
23. إسلام شوقي السيد، تقرير حول المجتمع المدني العالمي، على موقع المركز الديمقراطي العربي، الأربعاء، 2010/1/13 www.democraticac.com/index.php?
24. د. محمد وقيع الله، مداخل دراسة العلاقات السياسية الدولية، مجلة "إسلامية المعرفة"، فصلية يصدرها "المعهد العالمي للفكر الإسلامي"، السنة الرابعة، ع/ 14، خريف 1998، ص 95.



25. إسلام شوقي السيد، تقرير حول المجتمع المدني العالمي، مرجع سابق.
26. د. محمد السيد سعيد، المجتمع المدني العالمي..الصعود والتحديات، موقع إسلام أون لاين، بتاريخ 2004/4/1،
<http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/94434-2004-04-01%2010-40-12.html>
27. نهاد محمد جوهر، المجتمع المدني العالمي ودور القضايا الموازية في دعم قضايا الجنوب، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005. نقلاً عن: إسلام شوقي السيد، تقرير حول المجتمع المدني العالمي، مرجع سابق.
28. ستانلي هوفمان، الحكم العالمي: ما بعد اليوتوبيا، ترجمة وإعداد، أحمد فاروق، مجلة "قراءات إستراتيجية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، السنة الثامنة، العدد/11، نوفمبر / 2003، ص4.
29. Manuel Castells, Global Governance and Global Politics, Political Science & Politics, published by the American Political Science Association (APSA), January 2005, PS Online, www.apsanet.org. P. 9.
30. مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (الإمارات، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 368.
31. Lester M. Salamon, S. W. Sokolowski, and Regina List, Global Civil Society, Op. Cit., P. 1.
32. إسلام شوقي السيد، تقرير حول المجتمع المدني العالمي، مرجع سابق.
33. د. كارلوس. س. ميلاني، المنظمات غير الحكومية في مفهوم الحكم العالمي، في: د. نبيل عبدالفتاح وآخرون، المنظمات الأهلية العربية والمحكومية: قضايا وإشكالات وحالات، القاهرة، مركز الأهرام، 2004، ص 57-58.
- James Brassett and William Smith, Deliberation and global civil society: agency, arena, affect. 34 Review of International Studies, British International Studies Association, No.2, Vol. 36, April, 2010, P. 424.
35. د. حسن محمد سلامة، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر، مرجع سابق، ص 175.
36. محمد سيف حيدر، ما يعد به المجتمع المدني العالمي، على موقع مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، بتاريخ 2011/12/28، على الرابط:
<http://www.shebacss.com/ar/contents.php?cat=89>
37. ماهو المنتدى الاجتماعي العالمي؟ على موقع المنتدى الاجتماعي العالمي 2011، على الرابط:
<http://fsm2011.org/ar/fsm-2011>



38. John Keane, Global Civil Society, Po. Cit., P. 174.
39. Ibid., P. 192.
40. د. أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2002، ص 51-53.
41. فريد هاليداي، الكونية الجزرية لا العولمة المترددة، ترجمة: خالد الحروب، بيروت، دار الساقي، 2002، ص 75.
42. نفس المصدر، ص 210.
43. غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 363.
44. د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، جامعة بغداد، 1989، ص 274.
45. Manuel Castells, Global Governance and Global Politics, Op. Cit., P. 13.
46. فريد هاليداي، الكونية الجزرية لا العولمة المترددة، مرجع سابق، ص 76.
47. L. David Brown, Sanjeev Khagram, Mark H. Moore & Peter Frumkin, Globalization, NGOs and .47 Multi-Sectoral Relations, Op. Cit., P. 19.
48. أليس لاندو، السياسة الدولية: النظرية والتطبيق، ترجمة: د. قاسم المقداد، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2008، ص 101.
49. توماس ريس، سلطة المعايير مقابل معايير السلطة المجتمع المدني ما بعد القومي وحقوق الإنسان، في: أن فلوريني (إعداد)، القوة الثالثة، مرجع سابق، ص 213-214.
50. ماريتا فيشر، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات، ترجمة: يوسف حجازي (برلين، مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات، 2006)، ص 12.
51. L. David Brown, Sanjeev Khagram, Mark H. Moore & Peter Frumkin, Globalization, NGOs and .51 Multi-Sectoral Relations, Op. Cit., P. 10-11.
52. د. أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، مرجع سابق، ص 87.
53. Lester M. Salamon, S. W. Sokolowski, and Regina List, Global Civil Society, Op. Cit., P. 57.
54. Vivien Collingwood, Non-governmental Organizations: power and legitimacy in international .54 society, Review of International Studies, British International Studies Association, No. 32, (2006), P.444- 445.
55. فريد هاليداي، الكونية الجزرية لا العولمة المترددة، مرجع سابق، ص 76.
56. أن فلوريني، الدروس المستخلصة، في: أن فلوريني (إعداد)، القوة الثالثة، مرجع سابق، ص 264.



57. L. David Brown, Sanjeev Khagram, Mark H. Moore & Peter Frumkin, Globalization, NGOs and .57 Multi-Sectoral Relations, Op. Cit., P. 27.
58. فريد هاليداي، الكونية الجزرية لا العولمة المترددة، مرجع سابق، ص 210.
59. سانام ناراجي وجودي البشرى، المجتمع المدني، مرجع سابق.
60. د. أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، مرجع سابق، ص 86-87.
61. ماري كالدور، فكرة المجتمع المدني العالمي، ترجمة: خزامى عقاب عبيد، موقع معهد الأبحاث والتنمية الحضارية على الانترنت، بتاريخ 2007/11/4، على الرابط:
<http://www.alhadhariya.net/dataarch/dr-igtemaai/index28.htm>
62. ماري كالدور، الحروب الجديدة والحروب القديمة: تنظيم العنف في حقبة الكونية، ترجمة: حسني زينة، بيروت، سلسلة دراسات عراقية، 2009، ص 263.
63. آن فلوريني، الدروس المستخلصة، في: آن فلوريني (إعداد)، القوة الثالثة، مرجع سابق، ص 263-64.
64. Vivien Collingwood, Non-governmental Organizations, Op. Cit., P. 448.
65. توماس ريس، سلطة المعايير مقابل معايير السلطة، المجتمع المدني ما بعد القومي وحقوق الإنسان، في: آن فلوريني (إعداد)، القوة الثالثة، مرجع سابق، ص 212.
66. Vivien Collingwood, Non-governmental Organizations, Op. Cit., P. 448.
67. آن فلوريني، الدروس المستخلصة، في: آن فلوريني (إعداد)، القوة الثالثة، مرجع سابق، ص 263-264.
68. ميثاق مساءلة المنظمات غير الحكومية الدولية، على موقع:
www.ingoaccountabilitycharter.org
69. ستيفن ديفيس، المجتمع المدني والاقتصاد المدني: العقد التالي لحوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 2004، ص 7.
70. Vivien Collingwood, Non-governmental Organizations, Op. Cit., P. 448.
71. Ibid.
72. Mariya Y. Omelicheva, Global Civil Society and Democratization of World Politics: A Bona Fide Relationship or Illusory Liaison? International Studies Review, Volume 11, Issue 1, March, 2009, P. 111.
73. سلمى العيسى، تعزيز المساءلة لدى مؤسسات المجتمع المدني، على الرابط:
http://foundationforfuture.org/files/Salma-CSOs_Accountability.pdf
74. Helmut K. Anheier, Stefan Toepler, Regina List (Eds), International Encyclopedia of Civil Society, Op. Cit., P. 774.



75. Henry Milner, Civic Literacy in Global Civil Society: Excluding the Majority from Democratic Participation, in: Gordon Laxer and Sandra Halperin, Global Civil Society and Its Limits, New York, Palgrave Macmillan, 2003, P. 191.
76. Robert E. Goodin, Democratic Accountability: The Third Sector and All, The Hauser Center for Nonprofit Organizations and The Kennedy School of Government Harvard University, Working Paper No. 19, June 2003, P. 2.
77. Elisabeth Jay Friedman, Kathryn Hochstetler, Ann Marie Clark, Sovereignty, Democracy, and Global Civil Society, New York, State University of New York, 2005, P. 160.
78. د. أمانى قنديل، المجتمع المدني العالمي، مرجع سابق، ص 81.
79. ميثاق مساءلة المنظمات غير الحكومية الدولية، على موقع: www.ingoaccountabilitycharter.org
80. L. David Brown and Mark H. Moore, Accountability, Strategy, and International Non-Governmental Organizations, The Hauser Center for Nonprofit Organizations and The Kennedy School of Government Harvard University, Working Paper No. 7, April 2001, P. 3.
81. .Ibid., P. 5.
82. إسلام شوقي السيد، تقرير حول المجتمع المدني العالمي، مرجع سابق.
83. محمد سيف حيدر، ما يعد به المجتمع المدني العالمي، مرجع سابق.
84. Vivien Collingwood, Non-governmental Organizations, Op. Cit., P. 446.
85. محمد سيف حيدر، ما يعد به المجتمع المدني العالمي، مرجع سابق.
86. L. David Brown and Mark H. Moore, Accountability, Strategy, and International Non-Governmental Organizations, Op. Cit., P. 2.